

قياس وتحليل دور الاستثمار في تقليل معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004- 2023)

پهنا فؤاد عبدالله

قسم التجارة الدولية، كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: pana.abdulla@univsul.edu.iq

الملخص:

ويعتبر الاستثمار المحلي والأجنبي مهماً بشكل مباشر وغير مباشر في كافة المجالات وخاصة في مجال الحد من البطالة. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس وتحليل أثر الاستثمار المحلي والأجنبي على معدل البطالة في العراق بالاعتماد على البيانات الثانوية (secondary data) للسنوات (2004-2023) وباستخدام برنامج (E-Views-12). وباستخدام أسلوب ARDL لإيجاد الآثار القصيرة والطويلة الأجل للاستثمار المحلي والأجنبي على البطالة توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها وجود تأثير واضح للاستثمار المحلي في الحد من البطالة. وفي المدى القصير فإن زيادة الاستثمار المحلي تؤثر على انخفاض البطالة بمقدار (-6.43)، وعلاقة عكسية، بينما تؤثر زيادة الاستثمار الأجنبي على انخفاض البطالة بمقدار (-0.31)، وعلاقة عكسية أيضاً، فهناك زيادة في معدل البطالة بمقدار (0.57)، وتأثيرات الاستثمار المحلي والأجنبي على معدل البطالة تكون البطالة أكثر فعالية في المدى القصير منها في المدى الطويل. إن الاستثمار الأجنبي أقل تأثيراً من الاستثمار المحلي في الحد من البطالة، وذلك لأن العراق يعتمد بشكل أكبر على قطاع النفط الذي يستخدم أقل قدر من العمالة المحلية، وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها زيادة مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي ومبدأ زيادة فرص العمل والحد من البطالة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، البطالة.

پوخته:

وهمهرهینانی ناوخوی و وهمهرهینانی بیانی گرنگی راستهوخو و ناراستهوخویان همیه لهسهرجهم بوارمکان به تاییهت له کهمکردنهوی ریژهی بیکاری.

نامانجی سهرمکی نهم توپژینهومی برتبییه له پوانه کردن و شیکردنهوی کاریگهری وهمهرهینانی ناوخوی و وهمهرهینانی بیانی لهسهر ریژهی بیکاری له عیراقد، به پشت بهستن داتای دهستی دوو (البيانات الثانوية) بۆ ماوهی سالانی (2004-2023) و بهکارهینانی پروگرامی (E-Views -12)، وه نهم توپژینهومه میتودی (ARDL) بهکارهیناوه بۆ دوزینهومی کاریگهری کورتخایهن و درپژخایهینی وهمهرهینانی ناوخوی و وهمهرهینانی بیانی لهسهر ریژهی بیکاری، توپژینهومه کهمیشتوته چهند دهرمنجامیک کهگرنکترینیان بوونی کاریگهریهیکی روون و ناشکرايه بۆ وهمهرهینانی ناوخوی لهسهر کهمکردنهوی ریژهی بیکاری. له ماوهی کورتخایهیندا زیادبوونی وهمهرهینانی ناوخوی کاریگهری لهسهر کهمبوونهوی ریژهی بیکاری همیه به ریژهی (-6.43)، و پهیوهندییهیکی پیچهوانه همیه، لهکاتییدا زیادبوونی وهمهرهینانی بیانی کاریگهری لهسهر کهمبوونهوی ریژهی بیکاری به ریژهی (-0.31)، و ههروهها پهیوهندییهیکی پیچهوانه همیه، بهلام له درپژخایهیندا، زیادبوونی وهمهرهینانی ناوخوی کاریگهری لهسهر کهمبوونهوی ریژهی بیکاری همیه به ریژهی (-3.39)، و پهیوهندییهیکی پیچهوانه همیه، له کاتییدا زیادبوونی وهمهرهینانی بیانی کاریگهری لهسهر زیادبوونی ریژهی بیکاری همیه به ریژهی (0.57)، کاریگهریهیکانی وهمهرهینانی ناوخوی و بیانی لهسهر ریژهی بیکاری له کورتخایهیندا کاریگهرتره له درپژخایهن.

وهمهرهینانی بیانی کاریگهری کهمتره به بهراورد به وهمهرهینانی ناوخوی لهسهر کهمکردنهوی ریژهی بیکاری، چونکه عیراق زیاتر پشت بهکهرتی نموت دهبهستیت که کهمترین دهستی کاری ناوخوی تیدا بهکاردیت، توپژینهومه کهمیشتوتیهکی خستوتیهروو که گرنکترینیان ناستی وهمهرهینانی ناوخوی و وهمهرهینانی بیانی زیاتر بکریت وه ههمه جوړتر بکریت به جوړیک سهرجهم سیکتسهرکان بگریتهوه وه ببیته بنهمای زیاد کردنی ههلی کار و وه ببیته هوئی کهمکردنهوی بیکاری.

کلیله وشه: وهمهرهینانی ناوخو، وهمهرهینانی بیانی، بیکاری.

Abstract:

Domestic and foreign investment are directly and indirectly important in all areas, especially in reducing unemployment. The main objective of this study is to measure and analyze the impact of domestic and foreign investment on the unemployment rate in Iraq, based on secondary data (secondary data) for the years (2004-2023) and using the program (E-Views -12). Using the ARDL method to find the short-term and long-term effects of domestic and foreign investment on unemployment, the study reached several conclusions, the most important of which is the existence of a clear effect of domestic investment on reducing unemployment. In the short run an increase in domestic investment affects a decrease in unemployment by (6.43-), and an inverse relationship, while an increase in foreign investment affects a decrease in unemployment by (-0.31), and also an inverse relationship There is an increase in the unemployment rate by (0.57), the effects of domestic and foreign investment on the unemployment rate unemployment is more effective in the short run than in the long run. Foreign investment has less impact than domestic investment on reducing unemployment, because Iraq relies more on the oil sector, which uses the least domestic labor, the study made several recommendations, the most important of which is to increase the level of domestic and foreign investment The principle of increasing job opportunities and reducing unemployment.

Key words: Local investment, foreign investment, vacancy.

المقدمة:

تؤثر الاستثمارات الأجنبية و معدلات البطالة على سوق العمل في الدول المستقبلية، أصبحت الاستثمارات الأجنبية تلعب دوراً مهماً في الاقتصادات الوطنية، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على معدلات البطالة، استثمارات الأجنبية تتضمن عادة استثمار رؤوس الأموال في شركات أو مشاريع في دولة أخرى من قبل أفراد أو شركات من دولة أخرى. وتتأثر معدلات البطالة بتدفق هذه الاستثمارات من خلال عدة آليات، مثال خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا والمهارات، مما يسهم في تطوير المهارات وزيادة فرص العمل للسكان المحليين ويقلل من معدلات البطالة، يمكن القول إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومعدلات البطالة تعتمد على طبيعة هذه الاستثمارات وكيفية تأثيرها على الاقتصاد المحلي وسوق العمل في الدول المستقبلية.

بعد الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية الضرورية لتنمية البلاد، فيعد تحرير العراق زاد الاستثمار المحلي والأجنبي عاماً بعد عام، والاستثمار المحلي له تأثير مباشر على تقليل البطالة، يمكن أن يؤدي الاستثمار المحلي إلى خلق فرص العمل عن طريق توسيع قاعدة الشركات المحلية وزيادة الإنتاج والخدمات المحلية. وهذا يعني زيادة الطلب على القوى العاملة وتقليل معدلات البطالة، يمكن أن يدفع لتطوير البنية التحتية، مما يسهل إنشاء مشاريع جديدة ويخلق فرص عمل في القطاعات ذات الصلة مثل البناء والنقل، فالاستثمار المحلي الناجح يمكن أن يساهم في الزيادة الإنتاجية والكفاءة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل إضافية، خاصة إذا كانت هناك عوامل هيكلية مثل الوضع السياسي والاقتصادي والأمني، وعدم وجود برامج وخطط جادة لهذا الغرض.

مشكلة البحث

على رغم ارتفاع مستوى الاستثمارات المحلية و الأجنبية في العراق خلال المدة الزمنية للبحث إلا إن سبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي أدى إلى تراجع الاستثمار المحلي، لم تساهم الاستثمارات بشكل فعال في تقليل المعدلات البطالة إلى المستوى المطلوب على رغم اختلاف مستوى تأثيرهم، وكل ذلك كان له أثر سلبي على الاستثمار، مما أدى إلى زيادة البطالة، كما أدى التنافس على الوظائف ونقص التكنولوجيا ونقل المهارات إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى زيادة البطالة، لحل هذه المشكلات، يجب على الحكومات تبني سياسات تشجع على الاستثمار المحلي وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بطريقة تعزز فرص العمل المحلية وتحافظ على الموارد الطبيعية وتطوير المهارات المحلية.

أهمية البحث

إن الاستثمار المحلي والأجنبي لهما دور محوري في تقليل البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق. من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمارات، يمكن تقليل معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما أن التقليل من البطالة يعزز من قدرة العراق على جذب المزيد من الاستثمارات، مما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني، إن العلاقة بين الاستثمار ومعدل البطالة في العراق تتسم بالتداخل والتأثير المتبادل، حيث يمكن للاستثمار أن يكون محركاً رئيسياً لتقليل البطالة وتحفيز الاقتصاد. وفي ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق، يتطلب الوضع التركيز على السياسات التي تشجع على الاستثمار وتوفير بيئة مناسبة لخلق فرص عمل جديدة ومستدامة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الأتية:

- 1- تحليل واقع الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي و معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004-2023).
- 2- دراسة و تحليل أثر الاستثمار المحلي في تقليل معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004-2023).
- 3- دراسة و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي في تقليل معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004-2023).

فرضية البحث

1- الاستثمار المحلي

H0: الاستثمار المحلي لم يساهم بشكل ملحوظ في تقليل معدلات البطالة.

H1: الاستثمار المحلي يساهم بشكل ملحوظ في تقليل معدلات البطالة.

2- الأستثمار الأجنبي

- H0: الأستثمار الأجنبي لم يساهم بشكل ملحوظ في تقليل معدلات البطالة.
H1: الأستثمار الأجنبي يساهم بشكل ملحوظ في تقليل معدلات البطالة.

حدود و نطاق البحث

الحدود المكانية: العراق.
الحدود الزمانية: تتضمن المدة الممتدة من (2004 إلى 2023).

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام الأسلوب القياسي، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية ونموذج (ARDL)، بالاستناد إلى المصادر النظرية والبيانات التي نشرت من قبل البنك المركزي العراقي بالاعتماد على برنامج E-views12 .

هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين: أما المبحث الأول فقد الإطار النظري للاستثمار و البطالة، أما المبحث الثاني فقد فحص لقياسي و تحليل العلاقة والأثر بين الاستثمار المحلي و الأجنبي و البطالة في العراق خلال المدة (2004-2023) ويلخص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ويقدم عدداً من المقترحات.

الدراسات السابقة

1. الجاف، 2018: مقارنة تأثير الاستثمارات الأجنبية على البطالة مع تأثيرات العوامل الأخرى و دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي في العراق، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لتحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل البطالة في العراق، خلال المدة الزمنية (2010-2017)، خفض معدل البطالة على المدى الطويل، تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى تقليل البطالة عبر خلق فرص عمل جديدة، تحسين بيئة الأعمال من خلال توفير حوافز للاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، تبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية
2. الشمري، 2020: دراسة تأثير استثمارات البنية التحتية على تقليل البطالة في العراق، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) لدراسة تأثير استثمارات البنية التحتية على البطالة في العراق، خلال المدة الزمنية (2010-2020)، استثمارات البنية التحتية تؤدي إلى خلق وظائف و خاصة في قطاعات مثل البناء والمواصلات، زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية لتوفير المزيد من الفرص الوظيفية.
3. حسين، 2017: تحليل تأثير الاستثمارات المحلية في القطاعات المختلفة على معدل البطالة في العراق، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتحليل تأثير الاستثمارات المحلية على البطالة، خلال المدة الزمنية (2005-2017)، الاستثمارات المحلية تساهم في تقليل البطالة عبر زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل في القطاعات الصناعية والخدمية و الاستثمارات المحلية تلعب دوراً كبيراً في تحسين الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل المستدامة، تعزيز بيئة الأعمال في العراق لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية و تشجيع الحكومة على تقديم حوافز للاستثمار المحلي، خاصة في القطاعات الصناعية
4. التميمي، 2019: تحليل تأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية على معدل البطالة في العراق و تحديد العوامل التي تؤثر على فعالية الاستثمارات في تقليص البطالة، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لتحليل تأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية على معدل البطالة في العراق، خلال المدة الزمنية (2005-2017)، الاستثمارات الأجنبية والمحلية تؤثر بشكل إيجابي على تقليص معدل البطالة حيث أن الاستثمارات في القطاع الصناعي والتجاري تزيد من فرص العمل، تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية و التركيز على القطاعات الاقتصادية المنتجة مثل الصناعة والزراعة لتحفيز المزيد من فرص العمل.
5. الجابري، 2020: تحليل تأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية على البطالة في العراق، تم استخدام نموذج (ARDL) لتحليل العلاقة بين الاستثمارات المحلية والأجنبية ومعدل البطالة في العراق على المدى القصير والطويل، خلال المدة الزمنية (2000-2019)، الاستثمارات الأجنبية لها تأثير إيجابي في تقليل البطالة في العراق، حيث تساهم في خلق فرص عمل في القطاعات

مثل النفط والصناعات التحويلية. الاستثمارات المحلية تساهم في تقليص البطالة، خاصة في القطاعات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب عمالة مكثفة، تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاعات ذات كثافة العمل العالية مثل التصنيع والزراعة.

6. **حسين، 2021:** دراسة تأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية على خلق وظائف جديدة في العراق، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد (Multiple Autoregressive Model) لتحليل العلاقة بين الاستثمارات ومعدل البطالة في العراق، خلال المدة الزمنية (2007-2020)، الاستثمارات المحلية والأجنبية تساهم في تقليل البطالة بشكل كبير إذا تم توجيهها إلى القطاعات المناسبة مثل البناء والصناعات الخفيفة، تقديم حوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية التي تهدف إلى توظيف العمالة العراقية بشكل أكبر.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار والبطالة

أولاً: الاستثمار: مفهومه وأهميته ومحدداته

1- مفهوم الاستثمار

الاستثمار هو عملية تخصيص الموارد، عادة المال، مع توقع توليد عوائد أو أرباح في المستقبل. إنه جانب أساسي من التمويل الشخصي، والأعمال التجارية، والنمو الاقتصادي، يمكن أن يكون الاستثمار مسعى معقداً وصعباً، ولكنه ضروري أيضاً لبناء الثروة وتحقيق الأهداف المالية وتأمين الرفاهية المالية المستقبلية. سواء كنت مستثمراً فردياً يدير أموالك الشخصية أو مستثمراً محترفاً يشرف على محفظة، فإن فهم مبادئ الاستثمار هو المفتاح لاتخاذ قرارات مستنيرة وتعظيم العائدات أثناء إدارة المخاطر (مقابله، 2005 ص3).

الاستثمار هو عملية تخصيص رأس المال أو الموارد المالية من قبل الأفراد أو المؤسسات في مشروع أو أصل معين بهدف تحقيق عوائد مالية أو منافع اقتصادية في المستقبل. يمكن أن يكون الاستثمار في العديد من الأشكال مثل شراء الأسهم، السندات، العقارات، أو إنشاء أعمال تجارية. يعتبر الاستثمار أحد الوسائل الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق الثروة على المدى الطويل، الاستثمار هو عملية تخصيص رأس المال (أو الموارد) في مشروع أو أصل بهدف تحقيق عوائد أو أرباح في المستقبل. يشمل الاستثمار تخصيص المال أو الوقت أو الجهد في أنشطة أو مشاريع من المتوقع أن تحقق زيادة في القيمة أو فوائد على المدى الطويل. يهدف الاستثمار إلى تنمية الثروة أو تحسين الأداء الاقتصادي عبر الاستفادة من الفرص التي توفرها الأسواق أو المشاريع المختلفة، مفهوم الاستثمار بشكل شامل، أنه يعد من الأدوات الأساسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. مع التركيز على الاستثمار في البنية التحتية، الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا (محمد، 2020، ص25-38).

يرى البعض أن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر. والبعض الآخر يعرف الاستثمار بأنه التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك التعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة. (مقابله، 2005، ص3).

2- أهمية الاستثمار

أهمية الاستثمار لا تقتصر على الفوائد الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى عدة جوانب من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إليك بعض النقاط التي تبرز أهمية للاستثمار (UNCTAD, 2022, PP 352-355).

- أ. تحفيز النمو الاقتصادي:** يعتبر الاستثمار العنصر الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي للدول وزيادة إنتاجيتها على المدى الطويل.
- ب. تحسين مستوى المعيشة:** يمكن للتطور الاقتصادي الناتج عن الاستثمار أن يساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال زيادة الدخل وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية.
- ج. تطوير البنية التحتية:** يساهم الاستثمار في تحسين البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات وشبكات النقل والاتصالات، مما يعزز القدرة التنافسية للبلد ويوفر بيئة ملائمة للأعمال.
- د. تعزيز التكنولوجيا والابتكار:** يشجع الاستثمار على الابتكار وتطوير التكنولوجيا من خلال دعم البحث والتطوير، مما يساهم في تطوير المنتجات والخدمات وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

- ه. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعتبر الاستثمار عنصراً أساسياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب والحفاظ على النمو المستدام.
- و. تحقيق التنمية المستدامة: الاستثمار في القطاعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (إبراهيم، 2021، ص 45-58).
- ز. تعزيز فرص العمل: الاستثمار يعزز من فرص العمل ويخفض من معدلات البطالة، خاصة في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والبناء (الجمال، 2021، ص 22-39).

3: أهداف الاستثمار

أن يلخص يمكن أهداف الاستثمار في عدة نقاط منها:

أهداف الاستثمار تختلف بحسب أهداف كل مستثمر والظروف والاقتصادية التي يواجهها، ولكن هناك عدة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها في عدة نقاط منها: (OECD, 2021, P15).

- أ. تحقيق عائد مالي: يعد تحقيق عائد مالي جيد هو واحد من أهم أهداف الاستثمار لمعظم المستثمرين، حيث يسعون إلى زيادة قيمة رأس المال المستثمر أو الحصول على دخل من الاستثمارات.
- ب. تحقيق الأمان المالي: يهدف بعض المستثمرين إلى الحفاظ على رأس المال وتوفير الأمان المالي عبر الاستثمار في أصول تعتبر ذات مخاطر منخفضة.
- ج. المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع: وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على المشاريع ذات المخاطرة القليلة تحسباً للخسارة، لذا يسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس المال الأصلي (أحمد و 2011، ص 14).
- د. تحقيق الدخل المستمر وزيادته: إذ يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستمر بوتيرة معينة في ظل المخاطرة حفاظاً على إستمرارية النشاط الاستثماري.
- ه. ضمان السيولة اللازمة: فالنشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات العمل (زكريا، 2003، ص 20).

4: أنواع الاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمار الى عدة انواع منها:

أ- الاستثمار المحلي

وتشمل أهمية الاستثمار المحلي فيما يلي:

- أ. تعزيز النمو الاقتصادي: يساهم الاستثمار المحلي في العراق، وخاصة في قطاعات مثل البنية التحتية والطاقة والزراعة والتصنيع، بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية، وتحفيز الطلب المحلي (البجاري و المشهداني، 2019، ص 170).
- ب. دعم البنية التحتية: تعد البنية التحتية من العوامل المهمة في جذب الاستثمارات المحلية، حيث يمكن استخدام العوائد من هذه الاستثمارات لتحسين الطرق، والكهرباء، والمياه، والاتصالات (عادل، 2022، ص 45-60).
- ج. تشجيع تنمية القطاع الخاص: إن دعم الشركات المحلية وريادة الأعمال من خلال حوافز الاستثمار والحصول على التمويل والإصلاحات التنظيمية أمر بالغ الأهمية لإطلاق إمكانات القطاع الخاص في العراق. ويمكن للاستثمار المحلي أن يعمل على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويحفز الابتكار والقدرة التنافسية (البجاري و المشهداني، 2019، ص 170).
- د. خلق فرص العمل: الاستثمارات المحلية تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل، خاصة في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة. الاستثمار في هذه القطاعات يمكن أن يساعد في خفض معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب، وتساهم المشروعات المحلية في خلق فرص عمل غير مباشرة من خلال توفير خدمات إضافية مثل الخدمات اللوجستية، التسويق، والصيانة والمبادرات والسياسات الحكومية: تلعب الحكومة العراقية دوراً محورياً في تعزيز الاستثمار المحلي من خلال السياسات والمبادرات التي تهدف إلى جذب المستثمرين، وتسهيل إجراءات تسجيل الأعمال والترخيص، وتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (محمد، 2020، ص 22-39).

هـ. **تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** يمكن أن يسهم الاستثمار المحلي في تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي. هذه المشاريع توفر بشكل كبير فرص العمل، وتساهم في تنمية الأسواق المحلية وتوزيع الدخل. كما أن استثمارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية المتوازنة عبر دعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة (سامي، 2021، ص 76-92).

ب- الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي يشير إلى استثمار رأس المال أو الموارد المالية في بلد آخر خارج البلد الأصلي للمستثمر. يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي على شكل استحواذ على شركات محلية، أو إنشاء شركات جديدة، أو شراء سندات حكومية أو أسهم. وتشمل أهمية الاستثمار الأجنبي فيما يلي:
(UNCTA, 2022, PP360-365).

- أ. **تحفيز النمو الاقتصادي:** يمكن أن يعزز الاستثمار الأجنبي النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية.
- ب. **تحسين التكنولوجيا والابتكار:** يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة إلى البلد المضيف، مما يساعد في تحسين الإنتاجية والابتكار.
- ج. **تبادل الموارد:** يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي في توفير موارد مالية وتقنية وإدارية للبلد المضيف، مما يساعد في تعزيز قدرته على التنمية.
- د. **تحسين التوازن المالي:** يمكن أن يعزز الاستثمار الأجنبي تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف، مما يساهم في تحسين التوازن المالي للبلد وتعزيز قيمة عملته.
- هـ. **تعزيز العلاقات الدولية:** يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول وتعزيز التعاون الدولي.
- و. **تحسين الإيرادات الحكومية:** من خلال فرض الضرائب على الشركات الأجنبية تساهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة إيرادات الحكومة، وهو ما يساهم في تحسين الخدمات العامة (سامي، 2020، ص 79).

5: محددات الاستثمار

يمكن أن تختلف محددات الاستثمار تبعاً للسياق، ولكنها تشمل عموماً عوامل مثل الظروف الاقتصادية، والسياسات الحكومية، والطلب في السوق، والتقدم التكنولوجي: (World Bank, 2020, P32).

- أ- **آفاق النمو الاقتصادي:** غالباً ما تجتذب آفاق النمو الاقتصادي القوية، بما في ذلك معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، تميل البلدان ذات الاقتصادات المستقرة والمتنامية إلى أن تكون أكثر جاذبية للمستثمرين (Investopedia, 2023, P17).
- ب- **أسعار الفائدة:** يمكن لأسعار الفائدة المنخفضة أن تحفز الاستثمار عن طريق خفض تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد. وعلى العكس من ذلك، قد تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى تثبيط الاستثمار بسبب زيادة تكاليف الاقتراض (Investopedia, 2023, P17).
- ت- **السياسات واللوائح الحكومية:** يمكن للسياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب والتجارة والعمل واللوائح البيئية أن تؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار. وتميل السياسات الصديقة للمستثمرين التي تعزز الاستقرار والشفافية والبيئات الصديقة للأعمال إلى جذب المزيد من الاستثمار (World Bank, 2020, P32).
- ث- **طلب السوق وثقة المستهلك:** غالباً ما تتأثر قرارات الاستثمار بطلب السوق وثقة المستهلك. يمكن للطلب القوي على السلع والخدمات أن يشجع الشركات على الاستثمار في توسيع الطاقة الإنتاجية أو إطلاق منتجات جديدة (World Bank, 2020, P32).
- ج- **الابتكار التكنولوجي:** يمكن للتقدم والابتكارات التكنولوجية خلق فرص استثمارية جديدة في صناعات مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة (World Bank, 2020, P32).
- ح- **البنية التحتية وتوفير الموارد:** يعتبر مستوى البنية التحتية من أهم العوامل التي تحدد جاذبية الاستثمار في بلد معين. الاستثمار في الطرق، الموانئ، المطارات، والطاقة يحسن قدرة البلاد على استيعاب الاستثمارات ويزيد من جاذبيتها للمستثمرين الأجانب.

توفر الموارد الطبيعية مثل المعادن والطاقة يمكن أن تكون محفزاً للاستثمار في القطاعات الأساسية (سامي، 2021، ص65-79).

خ- الاستقرار السياسي والقانوني: يُعتبر الاستقرار السياسي أحد أهم المحددات التي تؤثر في قرارات الاستثمار. البلدان التي تتمتع بسياسات مستقرة و نظام قانوني شفاف تشجع المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل. كما أن حماية الحقوق الملكية، وضمان استقرار التشريعات الضريبية و اللوائح التجارية تُعد عوامل حاسمة في جذب الاستثمارات (جمل، 2019، ص102-118).

د- الظروف الاقتصادية العالمية: يمكن أن تؤثر الاتجاهات الاقتصادية العالمية، مثل التوترات التجارية وتقلبات العملة والأحداث الجيوسياسية، على قرارات الاستثمار. غالباً ما يأخذ المستثمرون في الاعتبار البيئة الاقتصادية الأوسع عند اتخاذ خيارات الاستثمار (World Bank, 2020, P32).

ثانياً: البطالة: مفهومها وأنواعها ومحدداتها

1- مفهوم البطالة

يتطرق مفهوم البطالة إلى وصف حالة من أفراد المجتمع قادرين على العمل ولكنهم لا يجدونه، عليه فإن البطالة ظاهرة اقتصادية وجدت في غالبية المجتمعات على الكرة الأرضية، وهي من المشاكل الصعبة والمعقدة التي واجهت ولا تزال تواجه اقتصادات المجتمع الإنساني ككل، ولا تخلو أية دولة من تلك المشكلة أو الظاهرة على مر العصور (محمد و ناصر و محو، 2010، ص218). تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن قدرته سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من القوى العاملة في المجتمع من الحصول على عمل، رغم قادر على القيام بالعمل. وتعرف بأنها تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق أو هي عبارة عن مجموعة الأفراد الذين لا يعملون و لديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق. هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظيف الكامل و مستوى التوظيف الفعلي، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه. ويعبر عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة بمعدل البطالة والذي يعد أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، والذي تركز معظم دول العالم على إبقائه منخفضاً (البجاري و المشهداني، 2019، ص170).

2- أنواع البطالة

تعدد أنواع البطالة ومسمياتها، تبعاً لطبيعة الاقتصاد ودرجة التطور وسيتم التركيز على أهم أنواعها منها:

أ. البطالة المقتنعة: تعني وجود عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية لخدماتهم، وهو ما يعني العمل الزائد أو الأكثر من الحاجة الفعلية وبالتالي الإنتاج شيئاً تقريباً، أي أن إنتاجيته منهم الحدية منخفضة أو حتى سلبية، مع ذلك يقاضون أجراً و إذا ما تم سحبهم من العمل فسوف يؤثر على حجم الإنتاج، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة (اسماعيل و عبدالله، 2019، ص495).

ب. البطالة الاحتكاكية: وهي الحالة التي يعاني فيها الأشخاص الذين يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون (معروف و محمد، 2008، ص13).

أولاً: بسبب التقدم التكنولوجي حيث تحل الآلة محل العامل بدرجة كبيرة مما يجبره إلى البحث عن عمل آخر، و يجب إعادة تأهيلها في حالة يعاني العمال من البطالة الفنية.

ثانياً: بسبب تغيير مكان عمله والانتقال من عمل إلى آخر، خلال الفترة الانتقالية يكون في حالة البطالة العديد من العمال خاصة في أوقات الازدهار الاقتصادي حين يتركون مكان عملهم لغرض الانتقال إلى مكان عمل أفضل بحثاً عن أجور أعلى أو ظروف يكون العامل في حالة بطالة مؤقتة خلال فترة الانتقال بهدف تحقيق معيشة أفضل أو انتقال العامل من منطقة إلى أخرى وهذا قد يستغرق وقتاً (الجنابي وياس، 2010، ص53).

ج. البطالة الدورية

هي البطالة التي تظهر و ترتبط بالدورات الاقتصادية، حيث تظهر و تنتشر البطالة الدورية في الدول الرأسمالية المتقدمة، لأن النشاط الاقتصادي يظهر عليه التذبذب عبر الزمن ويكون ذلك نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب الكلي. (شامي و سالم، 2016، ص8)، حيث تزداد البطالة في مرحلة و هناك فرق جوهري بين الأنكماش و الكساد و الركود ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد المتقدم الذي يؤدي إلى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد، ومن ثم انخفاض

درجة الاستخدام، و زيادة نسبة البطالة، ولكن في حالة الإلتعاش والإزدهار، فالأنشطة الاقتصادية تأخذ في الازدياد والتوسع، ويزداد الاستخدام وتنخفض البطالة (خلف، 2007، ص337).

د. البطالة الهيكلية

هي تحدث نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وهي البطالة الناتجة عن فائض الأيدي العاملة غير المدربة التي يمكن استخدامها في مجالات متطورة أو حديثة التي تحتاج إلى الكفاءة التقنية التي تتناسب مع أساليب الإنتاج المتقدمة أو الحديثة، على سبيل المثال لقد تحول الإقتصاد من الزراعة إلى الصناعة حيث تظهر صعوبة في تحويل الفلاح إلى عامل قادر على استخدام ماكينة متطورة. (الجنابي وياس، 2010، ص53).

هـ. البطالة الموسمية

تعني أن هناك قوى عاملة مؤهلة في المجتمع التي تقوم بعملها خير قيام إلا في موسم محدد من العام، و في معطلة عن العمل باقي مدة العام (نصوري، كزار، 2014، ص304)، وهي تظهر غالباً في أنشطة المنشآت والبناء والسياحة والزراعة في أشهر الشتاء في المناطق التي تعاني تقلبات شديدة في المناخ، والشك أن إدخال أساليب حديثة في الزراعة و السيام البيوت الزجاجية وتنويع النشاط السياحية قد يسهم في تقليل حدة هذا النوع من البطالة وكما تظهر فرص جديدة عمل في موسم الشتاء. (معروف، 2005، ص214).

ثالثاً: العلاقة بين الإستثمار و البطالة

هناك علاقة نظرية قوية بين الإستثمار على اختلاف أنواعه مع البطالة على اختلاف أنواعها و لعرض جزء من هذه العلاقة نبرز ما يلي:

1- العلاقة بين الإستثمار و البطالة بشكل عام: العلاقة بين الإستثمار و البطالة معقدة ويمكن أن تتأثر بعوامل مختلفة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية والسياسات الحكومية ومعنويات المستثمرين. فيما يلي نظرة عامة على كيفية الترابط بين الإستثمار و البطالة:

أ. الإستثمار وخلق فرص العمل: الإستثمار في المشروعات الكبيرة و المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى خلق وظائف جديدة. كما أن الإستثمارات في البنية التحتية، مثل بناء الطرق، والموانئ، والمدارس، والمستشفيات، يمكن أن تؤدي إلى تقليل البطالة بشكل كبير، الإستثمار المحلي يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل مستدامة من خلال تعزيز القطاع الخاص و الزيادة الإنتاجية في القطاعات الأساسية، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الرئيسية التي تساهم في تحسين معدلات التوظيف (الجندي، 2019، ص141).

ب. ثقة الأعمال والتوظيف: غالباً ما تكون قرارات الإستثمار مدفوعة بثقة الأعمال والتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية و المالية المستقبلية. عندما تكون الشركات متفائلة بشأن آفاق الاقتصاد، فإنها قد تكون أكثر استعداداً للإستثمار في المعدات والمرافق الجديدة وتوظيف عمال إضافيين. وعلى العكس من ذلك، فإن عدم اليقين أو التوقعات الاقتصادية السلبية يمكن أن تدفع الشركات إلى تأجيل قرارات الإستثمار، مما قد يساهم في ارتفاع معدلات البطالة. (Ramey & Shapiro, 1998, P45)

ج. التأثير المضاعف: يمكن أن يكون للإستثمار تأثير مضاعف على الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة الإنفاق الإستثماري في أحد القطاعات إلى إنفاق إستثمار إضافي في قطاعات أخرى. (Ramey & Shapiro, 1998, P45).

د. ديناميكيات سوق العمل: يمكن أن تتأثر العلاقة بين الإستثمار و البطالة أيضاً بديناميكيات سوق العمل، مثل عدم تطابق المهارات والحراك الجغرافي. وفي بعض الحالات، قد تواجه الشركات صعوبة في العثور على عمال مؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة، مما يؤدي إلى البطالة الهيكلية حتى في ظل وجود الإستثمار والنمو الاقتصادي. (Ramey & Shapiro, 1998, P46)

هـ. السياسات الحكومية: يمكن للسياسات الحكومية أن تلعب دوراً هاماً في تشكيل العلاقة بين الإستثمار و البطالة. ويمكن للسياسات المالية، مثل الإنفاق على البنية التحتية أو الحوافز الضريبية للشركات، أن تشجع الإستثمار وخلق فرص العمل. ويمكن للسياسات النقدية، مثل تعديلات أسعار الفائدة والتيسير الكمي، أن تؤثر على مستويات الإستثمار من خلال التأثير على تكاليف الاقتراض والحصول على رأس المال. (Ramey & Shapiro, 1998, P46)

و. دور التوسع الاقتصادي واستقرار التوظيف: أظهرت الدراسات أن المستويات المستدامة للإستثمار ضرورية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل واستقرار التوظيف. يمكن أن تعزز الإستثمارات في البحث والتطوير والتعليم والبنية التحتية الإنتاجية والتنافسية، مما يؤدي إلى زيادة مستويات التوظيف مع مرور الوقت. (Barro, 1991, P160).

بشكل عام، في حين أن الاستثمار يمكن أن يساهم في خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة، فإن العلاقة بين المتغيرين ليست دائماً واضحة ويمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل، وقد يرتبط الاستثمار والبطالة ارتباطاً وثيقاً ضمن أطر الاقتصاد الكلي، وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن ارتفاع مستويات الاستثمار غالباً ما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، والذي يمكن بدوره أن يساهم في خلق فرص العمل وانخفاض معدلات البطالة. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض الاستثمار إلى تباطؤ اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

(Summers & Blanchard, 1986, P78).

وتتأثر العلاقة بين الاستثمار والبطالة أيضاً بالتقلبات في دورة الأعمال. خلال فترات الركود الاقتصادي، يؤدي انخفاض الاستثمار في كثير من الأحيان إلى تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة، في حين تتميز فترات التوسع الاقتصادي بزيادة الاستثمار وخلق فرص العمل. (Mian & Sufi, 2014, P26).

2- العلاقة بين الإستثمار و البطالة في العراق: يعد العراق واحداً من البلدان التي تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، حيث يعاني من معدلات بطالة مرتفعة نتيجة لعدة عوامل مثل الاضطرابات السياسية، و النزاعات العسكرية، و ضعف البنية التحتية. ومن بين الحلول التي يمكن أن تساهم في تقليص البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي في العراق، يُعتبر الاستثمار، سواء كان محلياً أو أجنبياً، أحد العوامل الأساسية التي يمكن أن تساعد في تخفيف المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها البلد.

أ. الاستثمار كمحرك رئيسي لخلق فرص العمل: يُعد الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل النفط، الصناعة، الزراعة، و البنية التحتية من أبرز الحلول المقترحة لمعالجة البطالة في العراق. على سبيل المثال، يعتبر قطاع النفط أكبر مصدر للإيرادات الحكومية في العراق، لكن هناك حاجة إلى تنوع الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الصناعة و الزراعة و التكنولوجيا لخلق وظائف مستقرة (صالح، 2020، ص97).

أولاً: الاستثمار في البنية التحتية: يعد الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق، الموانئ، المطارات، و محطات الطاقة أحد الوسائل الفعالة لتقليص البطالة. مشاريع كبيرة مثل بناء الطرق والموانئ تسهم في خلق وظائف في قطاعات مختلفة مثل الإنشاءات و النقل. (صالح، 2020، ص98).

ثانياً: الاستثمار في قطاع الصناعة: العراق يحتاج إلى استثمارات صناعية متنوعة لزيادة الإنتاجية المحلية وخلق فرص عمل. على الرغم من أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن الاستثمار في الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية و صناعة البناء يمكن أن يقلل من الاعتماد على النفط ويوفر فرص عمل جديدة (صالح، 2020، ص99).

ب. التحديات التي تواجه الاستثمار في العراق: رغم الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها العراق، فإن هناك العديد من التحديات التي تحول دون جذب الاستثمارات: (محمد، 2021، ص121).

أولاً: الاستقرار السياسي والأمني: يعتبر الاستقرار السياسي والأمني من أكبر التحديات التي تواجه الاستثمارات في العراق. العنف المستمر والصراعات المسلحة تؤدي إلى عدم استقرار بيئة الأعمال مما يثني المستثمرين المحليين والأجانب (محمد، 2021، ص122).

ثانياً: البيروقراطية والفساد: تُعتبر البيروقراطية و الفساد من المعوقات الكبيرة للاستثمار في العراق. الإجراءات المعقدة للحصول على التراخيص والموافقات، بالإضافة إلى انتشار الفساد، تؤدي إلى تقليل جاذبية العراق للمستثمرين (محمد، 2021، ص123).

ثالثاً: ضعف البنية التحتية: يعاني العراق من ضعف في البنية التحتية مثل الطرق، و الشبكات الكهربائية، وخدمات الإنترنت، مما يجعل الاستثمار في بعض المجالات غير جذاب (محمد، 2021، ص123-127).

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للبحث

يختص هذا المبحث بقياس و تحليل أثر الإستثمار المحلي و الأجنبي على معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004 - 2023) و من خلال التركيز على المحاور الآتية:

أولاً: تحليل واقع البطالة و الإستثمار المحلي و الأجنبي في العراق:

بشكل عام، العلاقة بين معدل البطالة و الإستثمار علاقة عكسية. يمكن أن تساهم زيادة الإستثمارات المحلية في تقليل معدلات البطالة، في حين يمكن أن تجذب معدلات البطالة المنخفضة المزيد من الإستثمارات، و الجدول (1) يبين تلك التغيرات في معدل البطالة و حجم الإستثمار المحلي و الأجنبي بشكل آتي:

الجدول (1) معدل البطالة و الإستثمار المحلي و الأجنبي في العراق خلال المدة (2004-2023)

السنوات	معدل البطالة (%)	معدل التغير السنوي (%)	الإستثمار المحلي (مليون دينار)	معدل التغير السنوي (%)	الإستثمار الأجنبي (مليون دينار)	معدل التغير السنوي (%)
2004	8.61	-	15,758,326	-	10,145,868	-
2005	8.72	1.31	14,319,460	-9.13	16,194,015	59.61
2006	8.65	-0.73	17,648,394	23.25	21,902,126	35.25
2007	8.65	-0.05	49,864,646	182.54	20,637,413	-5.77
2008	8.48	-1.97	36,547,069	-26.71	17,282,892	-16.25
2009	408.	-1.00	33,240,939	-9.05	16,136,542	-6.63
2010	8.25	-1.70	100,007,482	200.86	18,797,770	16.49
2011	38.1	-1.54	62,501,288	-37.50	17,847,408	-5.06
2012	7.96	-2.03	55,076,229	-11.88	17,214,059	-3.55
2013	9.26	16.37	31,791,296	-42.28	19,051,363	10.67
2014	10.59	14.33	49,175,932	54.68	18,459,990	-3.10
2015	10.73	1.31	115,319,265	134.50	45,197,333	144.84
2016	10.82	0.85	117,988,608	2.31	31,019,175	-31.37
2017	13.02	20.33	156,332,513	32.50	28,968,678	-6.61
2018	14.07	8.03	162,508,544	3.95	50,494,598	74.31
2019	15.11	7.43	148,764,501	-8.46	121,133,016	139.89
2020	16.23	7.41	114,794,579	-22.83	145,150,377	19.83
2021	16.17	-0.37	92,505,567	-19.42	174,070,270	19.92
2022	15.55	-3.85	114,414,244	23.68	243,297,229	39.77
2023	14.00	-9.95	128,651,381	12.44	209,808,268	-13.76
المتوسط العام	11.07		80,860,513		62,140,420	
معدل نمو المركب	% 2.4604		% 11.0696		% 16.3528	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2023)

يوضح الجدول أعلاه علاقة بين معدل البطالة و الاستثمار المحلي والأجنبي كما يلي:

- 1- تقلبات الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، لها تأثيرات متباينة على معدلات البطالة. تعتبر زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي عاملاً مساهماً في خفض معدلات البطالة، في عام 2004 بلغت نسبة البطالة (8.6%)، وكان الاستثمار المحلي (15,758,326) ديناراً، والاستثمار الأجنبي (10,145,868) ديناراً، في عام 2012 ارتفع الاستثمار المحلي إلى (55,076,229) ديناراً، وارتفع الاستثمار الأجنبي إلى (17,214,059) ديناراً، مما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة في العراق إلى (7.96%)، إلى الاستثمار المحلي انخفاض مستوى قليلة، لذلك يشير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار المحلي والأجنبي ومعدل البطالة.
- 2- في عام 2005، بلغ الحد الأدنى للاستثمار المحلي (14,319,460) ديناراً، حيث سجلت نسبة التغير السنوي (9.13%) يُعزى هذا الانخفاض في الاستثمار المحلي إلى سبب الحروب والصراعات السياسية والاقتصادية في العراق و تغيرات بيئة الاستثمار وتغير معدل البطالة. أما في عام 2018، فقد وصل الحد الأعلى للاستثمار المحلي إلى (162,508,544) ديناراً، مع تسجيل نسبة تغيير السنوي قدرها (3.95%) يُعزى الزيادة الملحوظة في الاستثمار المحلي إلى تحقيق البلاد استقراراً سياسياً واقتصادياً.
- 3- في عام 2004، بلغ حجم الاستثمار الأجنبي (10,145,868) ديناراً، يُعزى انخفاض هذا الاستثمار إلى العزلة الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق في تلك الفترة. في المقابل، شهد عام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الاستثمار الأجنبي، حيث بلغ (243,297,229) ديناراً، مع تسجيل نسبة تغيير السنوي قدرها (39.77%) تعود هذه الزيادة الكبيرة إلى توجه الشركات الأجنبية نحو الاستثمار في العراق عبر فقط أو غالبية في القطاع النفط، نتيجة التحسن في البيئة الاقتصادية والسياسية.
- 4- يبلغ المتوسط العام لمعدل البطالة 11.07% (11.07%)، بينما يصل حجم الاستثمار المحلي إلى 80,860,513 (80,860,513) دينار، في حين يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي 62,140,420 (62,140,420) دينار.
- 5- بلغ معدل النمو المركب لمعدل البطالة (2.46.04%)، وللإستثمار المحلي (11.0696%)، بينما سجل الاستثمار الأجنبي معدل نمو مركب قدره (16.3528%).

ثانياً: قياس وتحليل تأثير الإستثمار المحلي و الأجنبي في معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004 – 2023)

1- الثبات و الاستقرار للبيانات و المتغيرات

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات مهمة لتحديد مدى ثبات و استقرارية للبيانات السلاسل الزمنية، كما تبين نتائج التحليل في الجدول الآتي:

الجدول (2) اختبار ثبات و أسقرارية بيانات و متغيرات موضوعة البحث خلال المدة (2004- 2023)

(ADF and PP at First Difference)				(ADF and PP at Level)				المتغيرات
PP		ADF		PP		ADF		
Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	
0.0001	0.0001	0.5140	0.7029	0.2177	0.5932	0.5140	0.6861	البطالة
0.0000	0.0008	0.0070	0.0018	0.3609	0.3715	0.3031	0.3518	الإستثمار المحلي
0.0004	0.0069	0.0205	0.0069	0.8074	0.9387	0.8027	0.9239	الإستثمار الأجنبي
0.5551	0.3334	0.0922	0.0172	0.6360	0.5594	0.6360	0.5594	سعر الفائدة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2023) باستخدام (E-views 12):

من خلال الجدول (2) بشكل عام ان كافة متغيرات البحث و في (اتجاه و مقطع)، يستقرون في فرق الأول في مستوى المعنوية (0.05)، و هذا يعنى ان البيانات و المتغيرات مستقرة لموضع البحث يمكن ان نعتمد عليها في اجراء عملية الارتباط.

2- علاقة الارتباط بين المتغيرات موضوع البحث

من أجل بيان حجم و إشارة العلاقة بين المتغيرات نستعين بنتائج معامل الارتباط في الجدول أدناه.

الجدول (3) الارتباط بين المتغيرات خلال المدة (2004 - 2023)

المتغيرات	معدل البطالة	الإستثمار المحلي	الإستثمار الأجنبي	سعر الفائدة
معدل البطالة	1	0.74	0.84	-0.49
الإستثمار المحلي	0.84	0.51	1	-0.32
الإستثمار الأجنبي	0.74	1	0.50	-0.48
سعر الفائدة	-0.50	-0.48	0.51	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2023) باستخدام (E-views 12):

1- يوضح الجدول أعلاه وجود علاقة عكسية ضعيفة وليس متوسطة لأنه نتيجة الاختبار لأقل من (0.5) بين معدل البطالة وسعر الفائدة.

2- كما تظهر علاقة طردية بين معدل البطالة والاستثمار الأجنبي والمحلي، مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين هذه المتغيرات على رغم مخالفتها للنظرية الاقتصادية. ولكن أن يتمشاه مع وضع الإقتصاد العراقي لأنه غالبية الإستثمارات المحلية و الأجنبية لا يتوجه الي القطاعات الاقتصادية المنتجة بل أكثرهم يركزون على الإستثمارات النفطية و الإستثمارات الهامشية.

3- التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

من أجل التوضيح التكامل بين المتغيرات الموجودة نستعين بالجدول الآتي:

الجدول (4) اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات خلال المدة (2004 - 2023)

فرضيات حول عدد معادلات التكامل	القيمة الذاتية Eigenvalue	إحصائية الأثر Statistic Trace	القيمة الحرجة Critical Value 0.05	مستوى المعنوية Prob. **
معدل البطالة	0.421097	86.73608	47.85613	0.0000
الإستثمار المحلي	0.296665	46.83274	29.79707	0.0002
الإستثمار الأجنبي	0.189159	21.14245	15.49471	0.0063
سعر الفائدة	0.076827	5.83553	3.84146	0.0157

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2023) باستخدام (E-views 12):

في الجدول رقم (4) بشكل عام، تظهر النتائج اختبار (Johansen) هذا النتائج مرتبطة باختبار اين نتائج الاختبار الثاني العظمى اختبار (Eigen Value) وجود علاقات تكاملية مشتركة بين المتغيرات الداخلة او مدرجة في النموذج (معدل البطالة و الإستثمار المحلي و الإستثمار الأجنبي و سعر الفائدة) في الاقتصاد في العراق.

4- العلاقة السببية بين متغيرات البحث (Granger Causality Test)

ان مفهوم السببية يركز على وجود العلاقة السببية بين متغيرات موضوع البحث، حيث استخدم العديد من الاختبارات لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات، منها (Granger Causality Test)

الجدول (5) نتائج اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Test) بين متغيرات النموذج خلال المدة (2004-2023)

المستوى المعنوية	F-اختبار	Null Hypothesis
0.0484	3.16369	LIR does not Granger Cause LUR
0.0006	8.17681	LUR does not Granger Cause LIR
0.0039	6.00660	LLI does not Granger Cause LUR
0.0011	7.55386	LUR does not Granger Cause LLI
0.0143	4.51708	LFDI does not Granger Cause LUR
0.0000	26.9085	LUR does not Granger Cause LFDI
0.0000	17.3438	LLI does not Granger Cause LIR
00.002	6.82940	LIR does not Granger Cause LLI

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023) باستخدام (E-views 12):

توضح نتائج جدول (5) لاختبار (Granger) وجود علاقة سببية ذو اتجاهين بين كافة المتغيرات، عند مستوى المعنوية (0.05)، وهذه دليل على قوة العلاقة السببية بين المتغيرات، وهذه نتائج تدعم تحليل و تقدير بشكل أكثر و أفضل.

5- تقدير معلمات النموذج

إن الهدف الرئيسي من تقدير النموذج هو تحديد العوامل المؤثرة في المتغير التابع وعلاقتها به، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على النموذج (ARDL) لكي تتوافق النتائج مع المنطوق الاقتصادي و تحقيق الفرضيات الاحصائية و القياسية، ونتائج التقدير على النحو الاتي:

الجدول (6) نتائج تقدير المعلمات المقدرة باستخدام النموذج القياسي (ARDL) المدة (2004-2023)

Prob. (F-statistic)	F-Statistic	S.E. of regression	Adjusted R-squared	R-squared	مستوى المعنوية	Coefficient	المتغيرات
0.0000	2231	0.0114	0.9981	0.9985	0.0317	-0.483163	الاستثمار المحلي
					0.0065	-0.360758	الاستثمار الأجنبي
					0.0498	-0.481868	سعر الفائدة
					0.0155	0.625908	C

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023) باستخدام (E-views 12):

يبين الجدول (6) عند استخدام نموذج (ARDL) أن جميع المتغيرات لديها قيم انحدار معنوية عند مستوى (0.05)، مما يشير إلى رفض الفرضية العكسية.

- زيادة الاستثمار المحلي تؤثر في انخفاض معدل البطالة بنسبة (-0.483) وهناك علاقة عكسية بينما تؤثر زيادة الاستثمار الأجنبي في انخفاض معدل البطالة بنسبة (-0.360)، وهناك علاقة عكسية أيضاً، تؤثر الاستثمارات المحلية بشكل أكبر مقارنة بالاستثمارات الأجنبية، وذلك بسبب أن الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تتمحور حول قطاعات النفط وتسيطر عليها.
- بالنسبة لزيادة سعر الفائدة، فإنها تؤثر في انخفاض معدل البطالة بنسبة (-0.481)، وتظهر علاقة عكسية، بسبب زيادة الاستثمار.

ج. بالنسبة لمعامل التحديد (R-squared)، فهو يتسم بمستوى عالٍ جداً في النموذج وهو (99.85%) على التوالي، مما يعني أن جميع المتغيرات المتضمنة تفسر معدل البطالة بدرجة عالية جداً. أما (Adjusted R-squared) في النموذج فهو (99.81%).

د. وبالنسبة الخطأ الانحدار (S.E. of regression) في النموذج، فهي (0.0114)، وبالنسبة أن قيمة (F- statistic) في النموذج عند مستوى معنوية (0.0000)، مما يشير إلى أن المعنوية الكلية للنموذج (Prob (F-statistic) في النموذج أقل بكثير من مستوى (0.05).

من أجل التأكد من وجود العلاقة الطويلة المدى بين متغيرات نستعين باختبار الحدود و نتائج الاختبار كما يأتي:

الجدول (7) نتائج اختبار الحدود الخاص بنموذج ARDL

Test Statistic	Value	K
F. Statistic	37.05674	3
Critical Value Bonds Test		
Significant Level	Lower(0)I	Upper(1)I
% 10	2.37	3.2
% 5	2.79	3.67
% 1	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023) باستخدام (E-views 12):

يلاحظ من خلال الجدول (7) ان قيمة إحصائية للاختبار (F) تساوي (37.05674) أكبر من القيم الحرجة حيث بلغت (3.67) عند حدها الأعلى عند مستوى (1%، 5%، 10%)، وهذه النتائج تدعم إجراء تقديرات قصيرة و طويلة الاجل خلال استخدام نموذج (ARDL)

الجدول (8) نتائج تقدير قصيرة و طويلة الاجل خلال النموذج (ARDL) خلال المدة (2004-2023)

المدى القصير (Short - run)		
المتغيرات	Coefficient	المستوى المعنوية
الاستثمار المحلي	-6.435348	0.0009
الاستثمار الأجنبي	-0.316565	0.0014
سعر الفائدة	-0.025043	0.0061
C	-0.099401	0.7236
المدى الطويل (Long - run)		
المتغيرات	Coefficient	المستوى المعنوية
الاستثمار المحلي	-3.391028	0.0979
الاستثمار الأجنبي	0.578877	0.0001
سعر الفائدة	0.337467	0.0980

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023) باستخدام (E-views 12):
يبين الجدول (8) عند استخدام نموذج (ARDL) و اختبار (Baunds).

أ. في المدى القصير أن جميع المتغيرات لديها قيم انحدار معنوية عند مستوى (0.05)، زيادة الاستثمار المحلي تؤثر في انخفاض معدل البطالة بنسبة (-6.43)، وهناك علاقة عكسية، بينما تؤثر زيادة الاستثمار الأجنبي في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.31)، وهناك علاقة عكسية أيضاً. بالنسبة لزيادة سعر الفائدة، فإنها تؤثر في انخفاض معدل البطالة بنسبة (-0.02)، وتظهر علاقة عكسية.

ب. لكن في المدى الطويل أن جميع المتغيرات لديها قيم انحدار معنوية عند مستوى (10%)، زيادة الاستثمار المحلي تؤثر في انخفاض معدل البطالة بنسبة (-3.39)، وهناك علاقة عكسية، بينما تؤثر زيادة الاستثمار الأجنبي في زيادة معدل البطالة بنسبة (0.57)، وهناك علاقة طردية، يُعتبر هذا مخالفاً للنظرية الاقتصادية الا ان موافقة مع واقع الإقتصاد العراقي، حيث يتم

الاستثمار الأجنبي غالباً في قطاع النفط. وعلاوة على ذلك، فإن العائدات الرئيسية للاستثمار الأجنبي إلى تتدفق خارج البلاد ولا تساهم في توفير فرص العمل، بالنسبة لزيادة سعر الفائدة فإنها تؤثر في زيادة معدل البطالة بنسبة (0.33)، وتظهر علاقة طردية، لذا نجد أن تأثيرات الاستثمار المحلي والأجنبي وأسعار الفائدة على معدل البطالة تكون أكثر تأثيراً على المدى القصير منها على المدى الطويل.

ج. نظراً لارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد العراقي، فإن التأثير سيكون أكبر على المدى القصير. ومع ذلك، على المدى الطويل، ونظراً للتقدم التكنولوجي والتغيرات في نوع وحجم الاستثمار، يمكن أن يكون التأثير أقل وضوحاً.

د. يتطلب الاستثمار المحلي قوى عاملة، حتى وإن لم تكن ذات مهارات عالية، حيث يساهم في زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز التدفق النقدي. يُعد الاستثمار المحلي أداة فعالة في تقليص معدلات البطالة بفضل ارتباطه الوثيق بالاقتصاد المحلي واحتياجاته. في المقابل، قد لا يكون الاستثمار الأجنبي بنفس الفاعلية في تقليل البطالة، حيث يركز غالباً على مشاريع تتطلب عمالة متخصصة أو تكنولوجيا متقدمة، مما لا يساهم بشكل كبير في تقليص البطالة العامة.

6- نتائج الاختبارات الخاصة بمشاكل القياسية الرئيسية

في سبيل أن تكون تقديرات معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليها أصحاب القرار، وكذلك لإمكان استخدام النموذج المقدر للتنبؤ، اعتمد هذا البحث على اختبارات تصديقية وتشخيصية عدة على النحو الآتي:

الجدول (9) نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدر خلال المدة (2004-2023)

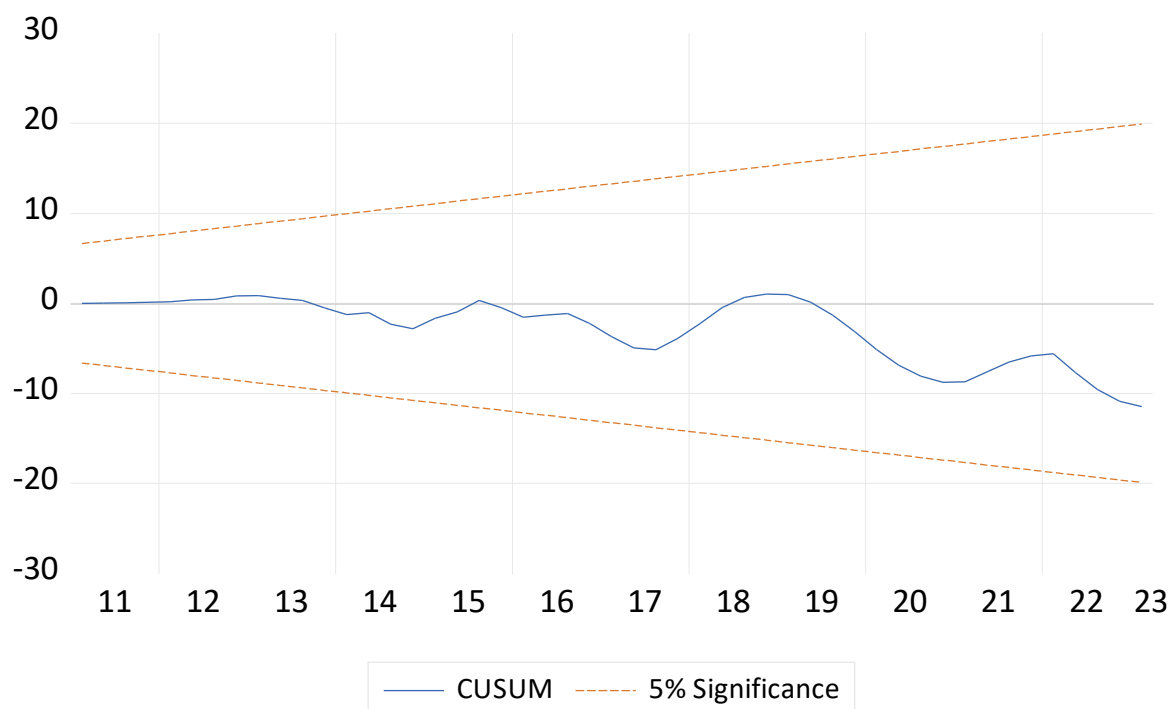
الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبولة
Breusch-Pagan-Godfrey	0.365	أكبر من (0.05)
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.509	أكبر من (0.05)
Ramsey RESET Test	0.601	أكبر من (0.05)
Variance Inflation Factors	LI 3.47	من بين (1 – 10)
	FDI 8.51	من بين (1 – 10)
	IR 5.62	من بين (1 – 10)
Jarque – Bera Histogarm test	0.375	أكبر من (0.05)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023) باستخدام (E-views 12):

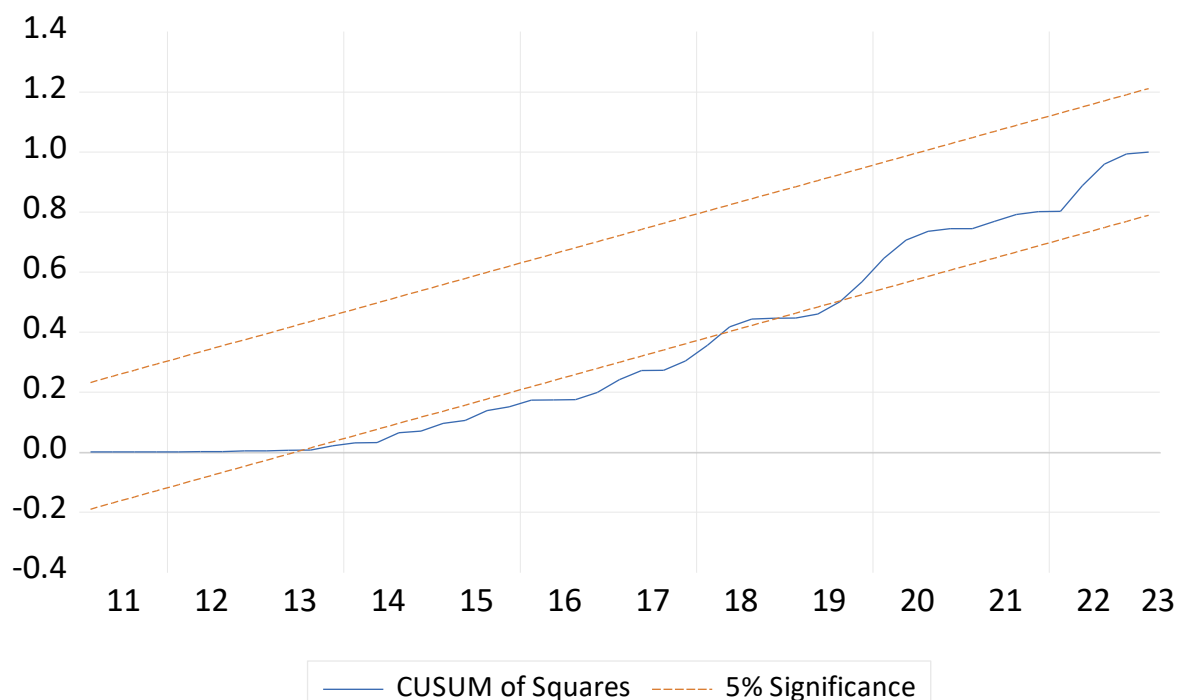
يوضح جدول (9) ومن خلال استخدام نموذج (ARDL) يلاحظ انه ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية، وذلك دليل على حسن استخدامها.

7- الاختبار الاسقراطي للمعاملات و المقدر النموذج

هناك اختبارين تستخدم الاسقراطية المعلمات و النموذج (CUSUM) و (CUSUM of squares) وكان نتائج التحليل بشكل آتي:



الشكل رقم (1)



الشكل رقم (2)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2023) باستخدام (E-views 12):

من خلال الشكلين المذكورين، يتضح أن منحني البيانات في اختبار (CUSUM) يقع بين الخططين، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه مما يدل على استقرارية النموذج بشكل تام، وبمستوى معنوية (0.05)، أما بالنسبة لاختبار (CUSUM of squares) ، فإن منحني البيانات يتجاوز الخط الأسفل، وبالتالي لذا يمكن القول ان المعلمات المقدرة والنموذج المعتمد مستقرة إلى حد ما.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

لقد أظهرت نتائج التحليل لدور الاستثمارات المحلية والأجنبية في العراق في معالجة مشكلة البطالة خلال المدة من 2004 إلى 2023 مجموعة من الاستنتاجات، منها:

1. ارتفاع الاستثمارات المحلية: شهد الاستثمار المحلي زيادة ملحوظة منذ عام 2004، مما ساهم في انخفاض معدلات البطالة في العراق.
2. تزايد الاستثمارات الأجنبية: تزايد الاستثمار الأجنبي منذ عام 2004 أدى أيضاً إلى انخفاض البطالة، ولكن بدرجة أقل مقارنة بالاستثمار المحلي. ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، على الرغم من أن هذا يتناقض مع بعض النظريات الاقتصادية. ومع ذلك يتمشى هذا الوضع مع الواقع الاقتصادي العراقي، حيث تركز معظم الاستثمارات المحلية والأجنبية والاستثمارات الهامشية بدلاً من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، الاستثمارات والأجنبية على قطاع النفط.
3. العلاقة بين الاستثمارات المحلية والأجنبية علاقة تكاملية وهما مكونان مهمان للاقتصاد الوطني ويعملان بشكل تكاملي، يعزز الاستثمار المحلي الاستقرار الاقتصادي ويوفر فرص عمل أكثر استدامة وتزداد الانتاج المحلي وتزداد تداول النقود، بينما يسهم الاستثمار الأجنبي في توفير رأس المال والتكنولوجيا والخبرة، لذلك، يجب على الحكومات والسياسات الاقتصادية خلق بيئة متوازنة تدعم كلا النوعين من الاستثمارات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
4. العلاقة بين معدل البطالة وسعر الفائدة: تبين وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وسعر الفائدة؛ حيث إن انخفاض سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ثانياً: المقترحات

في ضوء الاستنتاجات السابقة نقترح ما يأتي:

- 1- يتعين على الحكومة العراقية استكمال أعمال تطوير البنية التحتية، وتقليص الضرائب والرسوم الجمركية، وتخصيص الأراضي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وذلك بهدف تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي.
- 2- ينبغي على الحكومة التركيز على تعزيز الاستثمار المحلي في قطاعات الزراعة والصناعة والبنية التحتية الاقتصادية، إذ إن ذلك سينعكس بشكل مباشر على توفير فرص العمل والحد من معدلات البطالة في البلاد.
- 3- يجب على الحكومة وضع شروط محددة على الشركات الأجنبية التي تستثمر في العراق، بحيث تُشجع على خلق فرص عمل محلية.
- 4- أهمية تحسين البيئة الاقتصادية والأمنية بشير البحث إلى أن زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية تسهم في خفض معدل البطالة في العراق. لذا، على الحكومة دراسة إمكانية توفير بيئة اقتصادية وأمنية ملائمة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مناسبة لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المصادر و المراجع

- 1- البجاري، أحمد إبراهيم حسني و د. المشهداني، خالد حمادي حمدون، 2019، قياس أثر الاستثمار الخاص والجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2017)، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل، المجلد (38)، العدد (123).
- 2- نصوري وكزار، فيصل اكرم ومصطفى حميد، 2014، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام (2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (20)، العدد (78).
- 3- د. الجندي، عادل، 2019، أثر الاستثمارات الأجنبية على تقليل معدلات البطالة في الدول النامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية، المجلد (10)، العدد (22)، ص (135-150).
- 4- د. ال زياره، كمال عبد حامد و د. الدباغ، حكمت عبدالرزاق، ضاهرة التضخم النقدي في العراق و انعكاساتها الاقتصادية، كلية القانون – جامعة أهل البيت – جامعة بابل، مجلة أهل البيت عليهم و السلام، العدد (12)، ص (26-47).
- 5- البريفكاني، احمد محمد اسماعيل و خمي ناصر رشيد و الأرتوشي، جاسم محو سلو، 2010، ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك (الأسباب والمعالجات)، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة دهوك، مجلة تنمية الرافين، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، مجلد (32)، العدد (100)، ص (215-229).
- 6- د. الشمري، حمودي عبدالله، 2003، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (37).
- 7- العساوي والوادي، كاظم باسم و محمود حسين، 2000، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الاولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 8- معروف ومحمد، هوشيار ومحمد كريم، 2008، البطالة في إقليم كردستان، اتحاد اقتصادي كردستان منتدى كردستان الاقتصاد، سليمان، السلسلة (5).
- 9- الجنابي وياس، هيثم عبدالقادر واسماء خضير، 2010، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، الكلية التقنية الإدارية، العدد 8.
- 10- خلف، فليح حسن، 2007، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان.
- 11- اسماعيل و عبدالله، احمد محمد و كوثران طه، 2019، واقع البطالة في مدينة دهوك لعام 2012 الاسباب والمعالجات دراسة ميدانية لعينة من الأسر، المجلة الاكاديمية لجامعة نورو، المجلد (8)، العدد (1).
- 12- د. أحمد زكريا صيام، 2003، مكتبة جامعة غزة للبنات، غزة -فلسطين، ص (20).
- 13- د. عطا الله، ماجد أحمد، 2011، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط1، ص (13-14).
- 14- د. مقابلة، ايهاب، 2005، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي، فلسطين، 2009.
- 15- د. مرزا، على، 2022، ملاحظات على التضخم في العراق 2021 وأهم العوامل المؤثرة فيها، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- 16- د. عبدالسلام، إبراهيم، 2021، أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية، الاقتصاد العربي، ص (45-58).
- 17- د. الجمل، محمود، 2021، أهمية الاستثمار في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، الدراسات الاقتصادية العربية، ص (22-39).
- 18- د. فؤاد، محمد، 2020، مفهوم الاستثمار وأثره على الاقتصاد العربي، الاقتصاد العربي، ص (25-38).
- 19- د. الجندي، عادل، 2022، أهمية الاستثمارات المحلية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، دراسات اقتصادية عربية، ص (45-60).
- 20- د. فؤاد، محمد، 2020، الاستثمار المحلي في الدول العربية، التحديات والفرص، الاقتصاد العربي، ص (22-39).
- 21- د. صادق، سامي، 2021، دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسات مالية وإدارية، ص (76-92).
- 22- الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والتجاهات)، مجلة الدراسات النقدية و المالية، البنك المركزي العراقي، 2018. (<https://cbiraq.org>)
- 23- د. عبدالله، سامي، 2020، الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية المستدامة في الدول النامية، مجلة التنمية الاقتصادية، ص (78-92).

- 24- د. السعيد، جمال، 2019، الاستقرار السياسي كمحدد رئيسي لجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة الدراسات الاقتصادية، ص (102-118).
- 25- د. إبراهيم، سامي، 2021، أثر البنية التحتية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الاقتصاد والتنمية، ص (65-79).
- 26- د. صالح، أحمد، 2020، الاستثمار كمحفز للنمو الاقتصادي وتقليص البطالة في العراق، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد (7)، العدد (14)، ص (95-108).
- 27- فاضل، محمد، 2021، التحديات والفرص الاستثمارية في العراق وأثرها على البطالة، مجلة الاقتصاد العربي، المجلد (14)، العدد (33)، ص (120-135).
- 28- البنك المركزي العراقي (<https://cbiraq.org>) (2019).
- 29- البنك الدولي، تقرير البنية التحتية العالمية (<https://cbiraq.org>)، (2019).
- 30- مركز الدراسات الاستراتيجية العراقي، التقرير السنوي للتطورات السياسية في العراق، (2003) (<https://iraqicss.org>).
- 31- البنك الدولي، أهمية الاستثمار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (<https://www.worldbank.org>)، (2020).
- 32- الجشمعي، فايزة حسن مسجت، 2022، العلاقة بين الإستثمار الإجنبي المباشر وبعض المتغيرات الإقتصادية في العراق المدة (2003-2019) مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، المجلد (9)، العدد (2).

Sources

- 1- Blanchard, O., & Summers, L. H. (1986). Hysteresis and the European Unemployment Problem. In NBER Macroeconomics Annual 1986, Volume 1 (pp. 15-78). MIT Press.
- 2- Ramey, V. A., & Shapiro, M. D. (1998). Costly capital reallocation and the effects of government spending. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 48, 145-194.
- 3- Mian, A., & Sufi, A. (2014). What explains high unemployment, The aggregate demand channel. Nber working paper No. 17830, ATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, 050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138.
- 4- Aghion, P., & Howitt, P. (1992). A Model of Growth Through Creative Destruction. Econometrica, 60(2), 323-351.
- 5- Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. The Quarterly Journal of Economics, 106(2), 407-443.
- 6- CFA Institute. (2018). The Importance of Investment Objectives.
- 7- Investopedia. (2023). Investment Objectives. <https://www.investopedia.com/terms/i/investmentobjectives.asp>
- 8- UNCTAD. (2022). World Investment Report. United Nations Conference on Trade and Development.
- 9- UNCTAD. (2021). World Investment Report. United Nations Conference on Trade and Development.
- 10- World Bank. (2020). Iraq Economic Monitor: Navigating a Perfect Storm.
- 11- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2021). World Investment Report.
- 12- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (2021). "Determinants of Investment." Retrieved from <https://www.oecd.org/investment/investment-policy/Determinants-of-Investment.pdf>